الأنوار
ألخميس 14 آب 2008– ألعدد 16896
16

أعلن عن عدم تطبيق القانون المتعلق بصون سرية التخابر

باسيل: ملتزم بخفض تعرفة الخليوي وخصخصته

أعلن وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل انه لم يبدأ حتى الآن العمل بالقانون ١٤٠ الصادر في العام ١٩٩٩ والذي ينص على صون سرية التخابر بدون معرفة الأسباب.

وأكد الوزير باسيل التزامه بالسعي الى خفض تعرفة الخليوي لافتا الى فتح ملف التخابر الدولي غير الشرعي بعيدا عن أي اعتبار سياسي.

كلام الوزير باسيل هذا جاء خلال مؤتمر صحافي تناول فيه برنامج الوزارة شارحا البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري، في حضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة، الرئيس - المدير العام لهيئة اوجيرو الدكتور عبد المنعم يوسف، المدير العام للانشاء والتجهيز المهندس ناجي اندراوس، المدير العام للبريد الدكتور محمد زهير يوسف، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده، رئيس هيئة المالكين في قطاع الخليوي جيلبير نجار والعضوين في الهيئة المهندس كمال أبو فرحات والمحامي موسى خوري، عضو مجلس ادارة اوجيرو المهندس آلان باسيل ومديرين.

وقال باسيل في المؤتمر: ينطلق عملنا من رؤية كاملة بعيدة المدى لقطاع الاتصالات تقوم على جملة أمور منها تحرير القطاع وخصخصة ما أمكن خصخصته من شركات تملكها الدولة أو القدر الأكبر من هذا القطاع لنخلق حيزا من التنافس ولتقدم هذه الرؤية البعيدة المدى يجب ان نضع لها اسسها الصحيحة، وهناك قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الذي نفذ جزء منه والجزء الأخر لم ينفذ، واستكمال تنفيذه هو المدماك الاول للانطلاق بهذه الورشة. ذلك لا يعني ان عدم استكمال تنفيذ القانون سيكبلنا، لكن استكمال تنفيذه يوفر علينا الكثير من الامور العالقة من جراء هذا الواقع. وهذا يتطلب ببساطة جملة تعيينات في شركة اتصالات لبنان ليبان تلكوم، نأمل مع مجلس الوزراء ان يكون لنا القدرة على السير بها. ولا بد من ارسال الاشارة الايجابية اللازمة الى الموظفين والعاملين في الوزارة وهيئة اوجيرو بأن هذا القانون كما هو ملحوظ فيه ليس على حسابهم وستكون حقوقهم محفوظة من خلال تطبيقه، ويجب الا يكون لديهم أي قلق في هذا الخصوص.

وأضاف: في مسألة خصخصة قطاع الخليوي، سبق ان بدأت الدراسات في هذا الشأن، ونحن معنيون بدرس هذا الملف واعادة النظر في الكثير من الامور الواردة فيه، إما للسير بها كما هي او لاجراء التعديلات اللازمة، وكنا واضحين في الاشارة الى التزامنا خصخصة قطاع الخليوي وغيره انما وفقا للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جدا، لان هدفنا الاساسي هو المواطن اللبناني، ولا نريد أي خصخصة لا يكون المواطن المستفيد الاول منها، وكذلك القطاع الخاص اللبناني، لانها عملية تهدف الى تحفيز اللبنانيين الى اخذ موقعهم الرائد في هذا المجال. ونحن نريد خصخصة تسير في الاتجاه الصحيح حتى لا نخسر موجودات الدولة التي هي نادرة ولا يمكن تعويضها حالما نخسرها، كل ذلك بهدف ان يستفيد الاقتصاد الوطني، واولا المواطن اللبناني. ولهذه العملية وقتها وظروفها، لذلك لا يجوز ان تبقى الشبكتان الخليويتان على الحال التي هما عليها. واي ورشة لتحسينهما ولزيادة طاقة الاستيعاب ولتوفير اكلاف كبيرة على كاهل المواطن اللبناني، لا تعني ابدا التخلي عن الخصخصة او تأجيلها.

وورشة التحسين كان يجب ان تبدأ البارحة قبل اليوم وسط الشكاوى من خدمة الخليوي، وانا استغربت كيف ان احدا من النواب في ٢٨ ساعة من الكلام في جلسات الثقة لم يعترض او ينتقد او يسأل عن أمر ما في هذا القطاع، كسوء الخدمة وغلاء الاسعار. وكنت انتظر لفتة من احد من النواب، لذلك اشكر مجددا النائب بهيج طبارة الذي انى على ذكر هذا القطاع. اذن، تحسين الشبكتين القائمتين عملية ملحة جدا والهدف منها تقديم خدمة افضل الى المواطن وخفض الاسعار، وكذلك رفع القيمة المالية للشبكتين، لان أي تحسين سيضاعف كثيرا هذه القيمة عند الخصخصة.

وأشار الى التفاوض مع الشركتين في تشرين الثاني.

وقال: نحن حرصاء، حيال الحال الفوضوية الحاصلة، على ان نقوم مع الهيئة المنظمة للاتصالات بما يسمح لها القانون وبما يفرض علينا القانون، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوفر ونعيد اعطاء التراخيص بشكل دائم لا موقت، كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة والمتخوفة من عدم الثبات التشريعي. ولهذه الشركات الحق في ان تطمئن للتراخيص المعطاة لها بحيث تحدد لها عملها بالنسبة الى الترددات والى النطاق الجغرافي والى التقنيات المستعملة، وكلها امور يتوجب علينا انجازها، وهي تفتح المجال لتوسعة سعة الاتصالات داخليا، ولفتح بوابات العبور الدولية ولتأمين كل الخدمات المحروم لبنان منها. وان تحرير قطاع الاتصالات يعني اكثر ما يعني مجال خدمات الحزمة العريضة.

الشبكة الثابتة وضبط المداخيل

في الشبكة الثابتة وضبط مداخيل الدولة والبريد، وهي الفقرة الرابعة في البيان الوزاري، الجميع يعرفون ان شبكة الهاتف الثابتة تقدم خدمة مقبولة جدا، انما لا شيء يمنع ان ندخل خدمات جديدة نوفرها الى المواطنين بأكلاف مخفضة كي نسمح لغير المشتركين نتيجة الاكلاف المرتفعة ان يشتركوا. وثمة في الوزارة الامكانات اللازمة لذلك بدون ترتيب أي اكلاف اضافية على الخزينة. كما اننا بحاجة الى ضبط الكثير من مداخيل الدولة.

سرية التخابر

وتحدث عن القانون ١٤٠ الصادر عام ١٩٩٩ والذي ينص على صون سرية التخابر وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا عن أي تنصت بدون وجود أي مبرر قضائي أو أمني لهذا التنصت.

وقال: الجميع يعرفون أو يسمعون عن وجود عمليات تنصت حاصلة، اذن، هذه العمليات تتم كلها خارج القانون، ويمكن ضبطها بتطبيق القانون المذكور والمراسيم التطبيقية. ومن حق الشعب اللبناني والوزراء والنواب والمسؤولين ان يدركوا انه يمكن اجراء عمليات تنصت بطرق مختلفة لا تقتصر فقط على اعتراض المكالمة الصوتية، وذلك من خلال معرفة طريقة الاتصال ومكان اجرائه وزمانه، وكذلك عبر الرسائل القصيرة SMS. وهاتان وسيلتان من وسائل التنصت او اعتراض المكالمات. وقد لحظناهما في الفقرة الخامسة في البيان الوزاري والتي تنص على ضمان امن الشبكات والمعلومات.

وختم: هذه هي العناوين العامة، وسبق ان باشرنا درس مجموعة من المشاريع لن ادخل في تفاصيلها راهنا. وسيكون لنا مؤتمر صحافي في القريب العاجل لاعلان سياسة الوزارة في موضوع الاتصالات Policy Paper مقرونة بخطة عمل وبرنامج واضح.

مكافحة السوق السوداء في الخليوي والاتصالات

دعا رئيس نقابة العاملين في قطاع الخليوي والاتصالات في لبنان النقيب بول زيتون اعضاء المجلس التنفيذي ومسؤولي المناطق في النقابة الى اجتماع استثنائي يعقد في بيت العامل نهار الجمعة الواقع في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٨ الثامنة مساء وذلك لوضعهم في صورة اللقاء الذي تم مع وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل وما تم التوصل اليه في ما يتعلق بآلية العمل لتنظيم القطاع ولبحث الحملة والاجراءات التي قامت بها وزارة الاتصالات في قطاع الخليوي من أجل مكافحة السوق السوداء.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"